أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 66

11—17 أبريل 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

تراجع الرسوم يضاعف طلب المستثمرين على المناطق الحرة في دبي

قال مسئولون بالمناطق الحرة بدبي إن تراجع الرسوم بالمناطق الحرة في دبي من شأنه زيادة الزخم الاستثماري، حيث من المتوقع أن يضاعف الطلب على العمل داخل هذه المناطق، لافتين إلى أن العديد من هذه المناطق مثل جبل علي والمنطقة الحرة ببحيرات الجميرا وحرة مطارات دبي بدأت تتلمس زيادة نسبية في طلب التسجيل فيها . وأشار هؤلاء إلى أن هذه التوقعات جاءت استناداً على مراجعة عدد من هذه المناطق الحرة رسومها في الفترة الأخيرة بناء على توصيات من قبل أصحاب شركات ومستثمرين بهذه المناطق . وبهذا الصدد يقول الرئيس التنفيذي الأول لمركز دبي للسلع المتعددة، إن المناطق الحرة تتمتع بمزايا نسبية، وهذا ما يؤهلها إلى استقطاب التدفقات الاستثمارية المتوقع دخولها إلى الدولة في هذه الفترة، مستشهداً بالمنطقة الحرة لبحيرات الجميرا حيث تم تخفيف الرسوم الخاصة بتسجيل الشركات بصورة ملحوظة خلال الفترة الماضية، . كما أكد أننا لمسنا ارتفاعاً في عدد تسجيل الشركات نظراً لهذه الإجراءات التي قامت بها المنطقة الحرة لبحيرات الجميرا، مشيراً إلى أن متوسط المعدل الشهري لتسجيل الشركات وصل إلى 60 شركة، وذلك خلال العام الماضي ،2010 بنسبة نمو بلغت 40%، مقارنة بالعام ،2009 كما تضاعفت هذه النسبة مع بداية العام الجاري 2011 بالمقارنة بسنة الأساس 2009 . وفي السياق أكد المدير العام للمنطقة الحرة في مطار دبي أن عدد الشركات التي انضمت إلى المنطقة الحرة خلال أول شهرين من العام الجاري وصل إلى 42 شركة، مشيراً إلى أن عدد الشركات الأعضاء في المنطقة الحرة وصل إلى 1500 شركة.

تعليق

تم إقامة المنطقة الحرة بجبل علي والمنطقة الحرة بمطار دبي في الأساس لتسهيل الاستثمار، وعليه فإن الإجراءات الخاصة بالاستثمار في تلك المناطق تعتبر مبسطة نسبيا. قد صممت المناطق الحرة لتكمل وتسهم في عملية النمو والتطوير، غير أن **وضعها القانوني** يعتبر متميزا للغاية، حيث يتم معاملة الشركات العاملة فيها كشركات أجنبية أو شركات تعمل خارج الدولة لأغراض قانونية. إن خيار إقامة أعمال في المناطق الحرة يعتبر مناسبا جدا للشركات التي تود استغلال دبي كمنطقة تصنيع أو توزيع إقليمية، حيث أن معظم مبيعاتها ستذهب إلى خارج الدولة. و تتمثل **الحوافز الممنوحة** في 100 % ملكية أجنبية. إعفاء من جميع رسوم الاستيراد. 100 % تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج. الخلو من نظام ضريبة الشركات المطبق في دبي بالإضافة إلى ضمان تجديد عقود الإيجار لمدة 15 سنة بالمنطقة الحرة. وفرة في الطاقة الرخيصة. سهولة إجراءات التوظيف وكفاءتها، بحيث تضمن وجود قوى عاملة تنافسية ماهرة وذات خبرة. **الدعم الإداري** عالي المستوى من قبل سلطات المنطقة الحرة. وتتم عملية الترخيص بالآلية التالية تمنح الشركات التي يتم الموافقة على عملها بمنطقة جبل علي الحرة أو المنطقة الحرة بالمطار واحدة من الرخص التالية: التجارية أو الصناعية أو الخدمات أو التصنيع المحلي. تمنح الرخص التجارية للشركات التي تملك رخصة سارية المفعول صادرة عن دائرة التنمية الاقتصادية أو أية سلطة مشابهة لها في الدولة بالإضافة إلى الشركات المؤسسة خارج الدولة، ويجب أن تتطابق النشاطات المصرح بها في رخصة المنطقة الحرة مع نشاطات الرخصة القائمة. ويتم أيضا إصدار الرخص التجارية إلى مؤسسات المنطقة الحرة. تصدر الرخص الصناعية إلى الشركات التي يتم تأسيسها خارج الدولة وكذلك إلى مؤسسات المنطقة الحرة. تمنح رخص الخدمات فقط إلى الشركات التي تمتلك رخصة إماراتية سارية المفعول. تصدر الرخص الصناعية للشركات الصناعية المسجلة داخل الدولة أو خارجها، شريطة أن تستوف شرط أن يكون لديها 51% أسهم على الأقل مملوكة لدول مجلس التعاون الخليجي وأن يقيّم إنتاجها المحلي بـ 40% قيمة مضافة على الأقل، ويجب أن تحصل تلك الشركات على موافقة مبدئية من وزارة المالية والصناعة. وتمنح رخصة التصنيع المحلي حاملها نفس الحقوق التي تتمتع بها الشركات المواطنة وشركات دول مجلس التعاون الخليجي، وتعفى المنتجات المصدرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي من الرسوم الجمركية. ويسمح للشركات المالكة لرخصة من المنطقة الحرة أن تعمل في جبل علي أو في المنطقة الحرة بمطار دبي أو خارج الدولة. وبالنسبة لعمليات تلك الشركات داخل الدولة فيقوم بها الوكيل التجاري أو الممثل أو الموزع أو الشركة الأم المرخص لها من قبل السلطات المختصة بالدولة، ويجوز لأية شركة تمتلك رخصة صادرة عن المنطقة الحرة أن تشتري بنفسها سلع أو خدمات من داخل الدولة.

الدولية

الاقتصاد الصيني يسجل نموا سنويا قدره 9.7 % في الربع الأول
صفحة 02 ◄

تسارع ارتفاع معدل التضخم في منطقة اليورو بنسبة 2.7% خلال مارس
صفحة 02 ◄

الاقليمية

صندوق النقد الدولي يتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي للكويت بنسبة 5.3 بالمائة في 2011
صفحة 03 ◄

مصر تطلب 10 مليارات دولار لتخفيف ضغوط مالية
صفحة 03 ◄

المحلية

أبوظبي تحافظ على أعلى تصنيف سيادي في الشرق الأوسط
صفحة 04 ◄

حسابات الفوائد المعلقة" تضغط على أرباح البنوك
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
التوريق المصرفي Securitization
صفحة 06 ◄

ارتفاع طفيف للتضخم الأساسي في أمريكا في مارس

أفاد تقرير حكومي أن ارتفاع أسعار الغذاء والبنزين رفع تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع في مارس لكن الضغوط التضخمية الكامنة ظلت تحت السيطرة. وقالت وزارة العمل الأمريكية إن مؤشرها لأسعار المستهلكين ارتفع 0.5 بالمائة بعد زيادة بنفس النسبة في فبراير. وجاء هذا موافقا لتوقعات خبراء الاقتصاد. وارتفع المؤشر الأساسي لأسعار المستهلكين -الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة- 0.1 بالمائة بعدما ارتفع 0.2 بالمائة في الشهر السابق بينما كان خبراء الاقتصاد يتوقعون ارتفاعه 0.2 بالمائة. وتعزز هذه الزيادة الطفيفة في المؤشر الأساسي لأسعار المستهلكين -الذي يراقبه مجلس الاحتياطي الاتحادي لتحديد السياسة النقدية- موقف مسئولي البنك الذين رأوا أن ارتفاع أسعار الطاقة مؤخرا سيكون أثره مؤقتا على التضخم. وشكلت أسعار الغذاء والبنزين نحو ثلاثة أرباع الزيادة في التضخم الكلي الشهر الماضي. وارتفعت أسعار البنزين 5.6 بالمائة مواصلة صعودها للشهر التاسع على التوالي. وبلغ ارتفاع المؤشر في الأشهر الثلاثة الماضية 14.4 بالمائة. في 12 شهرا حتى مارس ارتفع المؤشر الأساسي لأسعار المستهلكين 1.2 بالمائة على أساس سنوي بعدما ارتفع 1.1 بالمائة في فبراير. وارتفعت أسعار المستهلكين الكلية 2.7 بالمائة على أساس سنوي مسجلة أكبر زيادة منذ ديسمبر 2009 .

المصدر: : رويترز

الاقتصاد الصيني يسجل نموا سنويا قدره 9.7 % في الربع الأول

قال المكتب الوطني للإحصاء يوم الجمعة إن النمو السنوي للناتج المجلي الإجمالي للصين تراجع بشكل طفيف في الربع الأول من هذا العام إلي 9.7 بالمائة من 9.8 بالمائة في الربع السابق. وزادت أسعار المستهلكين بنسبة 5.4 بالمائة في ماس مقارنة مع مستوياتها قبل عام وارتفاعا من 4.9 بالمائة في فبراير شباط مسجلة أعلى مستوى لها في 32 شهرا. وقال مكتب الإحصاء إن الناتج المحلي الإجمالي للصين في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي كان مرتفعا بنسبة 2.1 بالمائة عن الفترة نفسها من 2010 على أساس موسمي معدل. وكان خبراء اقتصاديون قد توقعوا نموا قدره 9.5 المائة في الربع الأول وتضخما بنسبة 5.2 بالمائة في مارس.

المصدر: : رويترز

بسبب مخاوف التضخم وانتعاش أسعار النفط أسعار الذهب تحلّق فوق مستويات قياسية باتجاه 1500 دولار

ارتفعت أسعار الذهب 1% لمستوى قياسي بعد تلقيها دعماً من اشتداد مخاوف التضخم وانتعاش أسعار النفط الخام وخفض التصنيف الائتماني لديون أيرلندا السيادية. وفي قسم كومكس من بورصة نيويورك التجارية نايمكس بلغ سعر عقود الذهب لشهر يونيو عند التسوية 1486 دولاراً للأوقية مرتفعاً 13.60 دولار. وفي المعاملات الفورية بلغ سعر الذهب 1485.70 دولار للأوقية مرتفعاً نحو 2.5 دولار عن إغلاقه في نيويورك اليوم السابق. وكانت أسعار الذهب قد بلغت في وقت سابق من جلسة أمس ذروتها 1487.90 دولار. وبلغ سعر الذهب في جلسة القطع المسائية في لندن 1476.75 دولار للأوقية.

المصدر: : العربية.نت

تسارع ارتفاع معدل التضخم في منطقة اليورو بنسبة 2.7% خلال مارس

كشفت بيانات وكالة الإحصاءات الأوروبية "يوروستات" الصادرة اليوم والمتعلقة بالقراءة النهائية لمعدل التضخم في أسعار المستهلكين السنوي في منطقة اليورو ارتفاعا بنسبة 2.7% في مارس بالمقارنة مع 2.6% من خلال القراءة الأولية، متجاوزةً بذلك التوقعات التي نوهت إلى بقائها دون تغيير عند 2.6%. وفي فبراير ارتفع معدل التضخم بنسبة 2.4%، في الوقت الذي قفز فيه التضخم الأساسي بنسبة 1.3% خلال مارس بالمقارنة مع التوقعات عند 1.1%. أما على أساس شهري فقد ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 1.4%، لتكون أسرع قليلا مما توقعه الاقتصاديين عند 1.3%، وبهذا فإنها تجاوزت مستهدف البنك المركزي الأوروبي عند 2% للشهر الرابع على التوالي. يشار إلى إن هذه البيانات أوضحت ارتفاع التضخم السنوي في دول الإتحاد الأوروبي بنسبة 3.1% في مارس ارتفاعا من 2.9% خلال فبراير. يأتي هذا بينما قام البنك المركزي الأوروبي الأسبوع الماضي برفع أسعار الفائدة بربع نقطة مئوية إلى 1.25% لأول مرة منذ بداية الأزمة العالمية، وسط تسارع وتيرة ارتفاع التضخم عالميا، حيث قفزت أسعار المستهلكين بنسبة 5.4% في الصين خلال مارس، بينما ارتفعت معدلات التضخم بالهند إلى 8.98% خلال نفس الشهر.

المصدر: : رويترز

صندوق الثروة السيادية الصيني يتوقع تباطؤ الاقتصاد العالمي في 2012

قال رئيس صندوق الثروة السيادية الصيني البالغ حجمه 300 مليار دولار إن الاقتصاد العالمي قد يتباطأ أو ينزلق مجددا إلى هاوية الركود في 2012. وقال لو رئيس مجلس إدارة مؤسسة الاستثمار الصينية خلال منتدى بواو لدول أسيا "نحن متفائلون نسبيا بشأن 2011 لكن فيما يتعلق بعام 2012 فمن المحتمل أن يكون هناك انخفاض كبير في النمو الاقتصادي أو حتى ركود." وأضاف لو أن الاقتصاد الكبرى قد تغير سياساتها الحالية المدعمة للنمو في الربع الأخير من العام الحالي مما سيضر بالأداء الاقتصادي. ومضى يقول انه بالإضافة إلى ذلك فان من المرجح أن تتعثر إمدادات النفط بسبب اضطرابات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقال إن الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة سيظل مستقرا إلى حد كبير بينما ستتأثر الاقتصاد الأوروبية بضعف الطلب المحلي. وتوقع لو أن ترفع الأسواق الناشئة أسعار الفائدة وتسمح لعملاتها بالصعود ما سيؤدي لتباطؤ النمو الاقتصادي في تلك الدول. وتأسست مؤسسة الاستثمار الصينية في 2007 لاستثمار بعض احتياطيات النقد الأجنبي الصينية الضخمة التي وصلت إلى 3.05 تريليون دولار في أصول مرتفعة العائد

المصدر: : رويترز

اتساع العجز التجاري للمغرب في الربع/1 وارتفاع إيرادات السياحة

ارتفع العجز التجاري للمغرب 29 بالمائة خلال الربع الأول من العام بعدما فاقت الزيادة في الواردات نمو الصادرات لكن إيرادات السياحة وهي مصدر رئيسي للعملة الأجنبية ارتفعت رغم الاضطرابات في المنطقة. وأفادت بيانات مكتب الصرف المغربي أن العجز التجاري بلغ 44.35 مليار درهم (5.63 مليار دولار) في الأشهر الثلاثة حتى نهاية مارس مقارنة مع 34.40 مليار درهم قبل عام. وارتفعت إيرادات السياحة 7.2 بالمائة إلى 11.14 مليار درهم. (الدولار يساوي 7.874 درهم مغربي)

المصدر: : رويترز

الكويت تنقذ العقارات التجارية بمحفظة بـ3.6 مليار دولار

كشفت الهيئة العامة للاستثمار- الصندوق السيادي لدولة الكويت – إن محفظتها العقارية بمبلغ مليار دينار (3.6 مليار دولار)،ستسهدف سوق العقارات التجارية في خطوة يرجح المحللون أن تعيد الاستقرار والثقة إلى القطاع العقاري. وقالت الهيئة في مؤتمر صحفي إن عمليات الشراء في المحفظة في العقارين الاستثماري والتجاري، وأكدت أن العقار التجاري هو المستهدف بشكل رئيسي من المحفظة، علما أن العقارات السكنية والصناعية والشاليهات وعقارات البناء والتشغيل والتحويل محظور شراءها من قبل المحفظة. وسيدير بيت التمويل الكويتي (بيتك) أو دفعة من الأموال البالغة 250 مليون دينار، بينما يرشح أن تدخل شركات وبنوك أخرى على خط الادارة، علما أن "بيتك" أجرى دراسة الجدوى. وستنشئ الهيئة لجنة تنفيذية تشرف على الفرص الاستثمارية تتألف من 5 أعضاء بينهم 3 للهيئة وإثنان لبيت التمويل، على أن يراقبها مراقبان خارجي وداخلي. وستتقاضى الهيئة 6% كحد ادني من أي استثمار، وستضخ الأموال كلما تم الاتفاق على شراء عقار ما. وقال المدير التنفيذي لقطاع الاحتياطي العام في الهيئة بدر العجيل في المؤتمر لا علاقة للظروف السياسية في المنطقة بانطلاق المحفظة، وأن البحث جار حولها منذ 5 اشهر، حيث كشفت دراسة "بيتك" وتحليلات الهيئة عن وجود فرص. وأضاف إن هذه المحفظة غرضها استثماري، لكنها في الوقت نفسه ستعيد الثقة والاستقرار في القطاع وتحفزه، وعمرها 5 سنوات ويمكن تمديده إلى 7 سنوات. وسيقوم مصرفا بيت التمويل وبنك الكويت الدولي بتقييم المحفظة.

المصدر: : العربية.نت

صندوق النقد الدولي يتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي للكويت بنسبة 5.3 بالمائة في 2011

توقع صندوق النقد الدولي نمو إجمالي الناتج المحلي للكويت بنسبة 5.3 بالمائة العام الحالي مقارنة مع نسبة النمو البالغة 2 بالمائة العام الماضي. وقال الصندوق في تقريره الدوري (آفاق الاقتصاد العالمي) انه من المتوقع أيضا ارتفاع المعدل السنوي لمؤشر أسعار المستهلك في الكويت إلى نحو 6.1 في المائة العام الحالي موضحا إن مؤشر أسعار المستهلك يعتبر المؤشر الرئيسي لقياس التضخم ومقدار التغير الشهري للأسعار لسلة محددة من البضائع الاستهلاكية التي تشمل الغذاء والملبس والنقل. وذكر من توقعاته أيضا ارتفاع ميزان الحساب الجاري للكويت 39.4 في المائة من نسبة إجمالي الناتج المحلي أي بزيادة عن النسبة في 2010 البالغة 31.8 بالمائة حيث يشمل الحساب الجاري كل المبادلات من السلع والخدمات. وعن معدل البطالة في البلاد توقع التقرير إن يستقر المعدل عند مستوى 1.6 في المائة هذا العام. وتوقع التقرير اتجاه دول المنطقة إلى تحسين النظام الرقابي ليكون أكثر صلابة بما يتماشى مع الأنظمة العالمية لإعادة إحياء القدرة الائتمانية للبنوك في المنطقة بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية. كما توقع التقرير وصول نمو الناتج المحلي الحقيقي العالمي في العامين 2011 و 2012 إلى 4.5 في المائة سنويا. وأشار إلى إن النمو المتوقع في الاقتصاد المتقدمة خلال هذه الفترة سيقارب 2.5 في المائة بينما ستسجل الاقتصاد الناشئة والنامية نموا اعلي يقدر ب 6.5 في المائة.

المصدر: : وكالة الأنباء الكويتية

مصر تطلب 10 مليارات دولار لتخفيف ضغوط مالية

قال وزير المالية المصري سمير رضوان يوم الخميس انه سيطلب عشرة مليارات دولار من بنوك دولية ومجموعة السبع للدول الكبرى لمساعدة مصر في مواجهة الضغوط المالية المتزايدة بعد الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك. وقال رضوان في مقابلة انه سيطلب إعلان تأييد من زعماء مجموعة السبع ومن بنوك التنمية الدولية مثل البنك الدولي حينما يلتقي بهم في وقت لاحق الخميس في واشنطن. وأضاف قوله في مقر صندوق النقد الدولي "سأطلب منهم المساعدة. وشاغلي الأول هو تخفيف الضغوط المالية." وقد تضررت بشدة عائدات الحكومة من جراء انهيار السياحة والاستثمارات الأجنبية منذ تفجرت الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بالرئيس مبارك. وقال رضوان إن الحكومة الجديدة تتعرض لضغوط للعمل بخطى أسرع لتلبية مطالب "عريضة ومتزايدة" من المحتجين في الشوارع. وأضاف قوله إن عجز ميزانية مصر سيقفز إلى ما بين 9.1 و9.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية التي تبدأ في يوليو تموز صعودا من 8.5 في المائة في السنة المالية الحالية. وقال رضوان "من الآن وحتى نهاية يونيو احتاج إلى ملياري دولار وللسنة المالية القادمة سأحتاج إلى قرابة ثمانية مليارات دولار." وأضاف انه لا يستبعد برنامج إقراض من صندوق النقد الدولي لكن إي اتفاق يجب أن يأخذ في الاعتبار احتياجات الحكومة للاستجابة للاحتياجات الاجتماعية الفورية وضمان الاستقرار. وقال "صندوق النقد الدولي مهم للغاية لنا لا لمجرد الحصول على المال وإنما للمساعدة في مواصلة عملية الإصلاح. ونحن لا نستبعد شيئا." وأضاف انه من المهم أن يكون إي اتفاق على برنامج إقراض مع الصندوق وفق شروط مصر.

المصدر: : رويترز

أبوظبي تحافظ على أعلى تصنيف سيادي في الشرق الأوسط

حافظت إمارة أبوظبي على صدارتها للتصنيفات السيادية في بلدان الشرق الأوسط خلال الربع الأول من العام الحالي، وفقا للتقرير ربع السنوي لوكالة "ستاندرد آند بورز". وقالت الوكالة إن أبوظبي تمكنت من المحافظة على تصنيفها الائتماني السيادي طويل المدى عندAA ، وتصنيفها الائتماني السيادي قصير المدى عند+A-1 ، إضافة إلى منحها تقدير نظرة مستقبلية مستقرة.وأوضحت الوكالة في تقريرها أن ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من اضطرابات سياسية واجتماعية كان له تأثير قوي على التصنيفات السيادية لدول المنطقة.وقامت الوكالة بتخفيض ومراجعة تصنيفات 5 دول عربية، متأثرة بشكل مباشر بهذه الأحداث. وأشارت إلى أن أبوظبي وقطر والسعودية احتفظت بمستويات التصنيف السيادي المرتفع، وذلك نظرا لما تشهده من استقرار اقتصادي وسياسي.وأشارت الوكالة في تقرير سابق إلى أن النظرة المستقبلية المستقرة لأبوظبي تعكس التوازن القوي بين الوضع المالي المتين للإمارة وما تتمتع به من سياسات حكيمة في التعامل مع المخاطر الجيوساسية وقدرة على الوفاء بجميع الالتزامات، إلى جانب المقومات الكامنة للنمو. وتتمتع أبوظبي بتصنيفات سيادية مرتفعة من جميع وكالات التقييم الائتماني العالمية مثل وكالة "موديز" التي منحتها تصنيفاً سيادياً عند مستوىAa2 ، ووكالة "فيتش" التي منحتها تصنيف AA مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأكدت "ستاندرد آند بورز" أن التصنيف السيادي القوي لأبوظبي يدعمه وضع قوي للأصول الحكومية، والتي تتيح مرونة مالية كبيرة، بما يمكنها من مواجهة التراجع الاقتصادي العالمي بمستويات مقاومة عالية لا نظير لها، وذلك من خلال تبني سياسات قوية معاكسة لهذا التراجع والدعم الوقائي للقطاع المالي. وأشارت الوكالة إلى إن عوامل أخرى عديدة ساهمت في تعزيز التصنيف السيادي القوي لأبوظبي والتي يأتي في مقدمتها ما تتمتع به الإمارة من استقرار سياسي داخلي وثروات ضخمة تدعمها الموارد الغنية.

المصدر: : الاتحاد

سجلت نمواً بنسبة 27% .. الإمارات تحافظ على المرتبة الـ 19 عالمياً ضمن أكبر المصدرين خلال 2010

احتلت دولة الإمارات المرتبة الـ 19 عالمياً في قائمة أكبر الدول المصدرة للسلع والخدمات العام الماضي، بإجمالي صادرات بلغ 862,4 مليار درهم بنمو 27% مقارنة بعام 2009، بحسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية. وذلك بعد أن استحوذت صادراتها على 1,5% من إجمالي الصادرات في العالم خلال العام الماضي. ووفق بيانات المنظمة عن تجارة السلع والخدمات خلال العام الماضي، جاءت الإمارات في المركز الخامس والعشرين عالمياً من حيث إجمالي الواردات والتي بلغت نحو 624 مليار درهم بنمو بلغت نسبته 13% مقارنة بعام 2009، لتستحوذ الدولة على نحو 1,1% من إجمالي الواردات العالمية على هذا الصعيد. وباستثناء التجارة البينية بين دول منطقة اليورو التي تضم 27 دولة جاءت الإمارات في المرتبة الثالثة عشرة في قائمة المصدرين متقدمة على كل من الهند التي جاءت في المرتبة 14 وأستراليا التي جاءت في المرتبة 15 والبرازيل. كما احتلت الإمارات المركز الثامن عشر في قائمة المستوردين - من غير دول الاتحاد الأوروبي - متقدمة على ماليزيا وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية .وتصدرت الصين والولايات المتحدة الأميركية وألمانيا المراكز الثلاثة الأولى في قائمة منظمة التجارة العالمية لأكبر المصدرين في العالم خلال عام 2010. واستحوذت الصين على نحو 10,4% من إجمالي الصادرات العالمية مسجلة صادرات بقيمة 1,58 تريليون دولار مقابل 1,29 للولايات المتحدة الأميركية التي استحوذت على نحو 8,4% من إجمالي الصادرات العالمية، فيما بلغت حصة ألمانيا نحو 8,3%. ووفق إحصائيات منظمة التجارة العالمية، تبوأت الولايات المتحدة الأميركية المرتبة الأولى عالمياً في قائمة اكبر المستوردين للسلع والخدمات. وبلغت قيمة واردات الولايات المتحدة نحو 1,97 تريليون دولار تشكل نحو 12,8% من إجمالي الواردات في العالم تلتها الصين التي استحوذت على نحو 9,1% من إجمالي الواردات من السلع والخدمات في العالم فيما احتلت ألمانيا المركز الثالث عالمياً. وعربياً، جاءت السعودية في المركز السابع عشر في قائمة اكبر المصدرين بإجمالي صادرات بلغت قيمتها 254 مليار دولار خلال العام الماضي، وخرجت المملكة من قائمة منظمة التجارة العالمية لأكبر 30 دولة مستوردة حول العالم في 2010. وأشارت بيانات منظمة التجارة العالمية إلى إن الإمارات كانت الدولة العربية الوحيدة التي جاءت ضمن قائمة أكبر 30 دولة مستوردة للسلع والخدمات في العالم خلال 2010.

المصدر: : الاتحاد

حسابات الفوائد المعلقة" تضغط على أرباح البنوك

يبدو أن البنوك الوطنية على موعد جديد مع التعرض إلى ضغوط إضافية ستؤثر في مستويات أرباحها، فبعد قرار المركزي الذي لقي استحسان المصرفيين، ويظهر تأثيره خلال الربع الأول من العام الجاري بتجنيب المخصصات بشكل فصلي، تتعرض أرباح البنوك أيضاً لضغوط جديدة ستحد من نموها، ويأتي في مقدمتها نظام "حسابات الفوائد المعلقة"، حيث أقر المصرف المركزي ترحيل الفوائد المستحقة غير المقبوضة إلى حساب خاص يفتح ضمن سجلات البنك للقرض المعني، تحت مسمى "حساب فوائد معلقة"، ولا يرحّل المبلغ إلى حساب الأرباح والخسائر في حالتين: أولاً عندما يتم التعرف إلى مخاطر القرض أو السلفية وتكوين المخصص، وثانياً إذا تأخر دفع الفوائد المستحقة لمدة أكثر من 90 يوماً مع منح كامل الحرية للبنوك أن تعلق الفائدة عقب فترة أقل إذا رأت ذلك مناسباً. وقال مصرفيون إن "حسابات الفوائد المعلقة" وبلا شك سوف تؤثر بشكل كبير في ربحية البنوك، وستظهر أولى دلائلها خلال أرباح الربع الأول من العام الجاري، نظراً لأن معظم البنوك كانت تعتمد على دفعات الفوائد التي يقدمها الدائنون بين فترة وأخرى، وبخاصة من الشركات والمقاولين من أصحاب القروض الكبيرة، وكذلك الأفراد في تحقيق توازن نسبي في الأرباح، بعد تجنيب 25% مخصصات لهذه القروض إذا تم تصنيفها دون المستوى العادي أو 50% إذا كان مشكوكاً في تحصيلها . ورأى المصرفيون أن أرباح الربع الأول للبنوك الوطنية ستحافظ على استقرارها بالرغم من التحسن التدريجي ونظرة التفاؤل مع بداية العام الجاري، نظراً لتعرض البنوك لضغوطات كتجنيب المخصصات والحسابات المعلقة والتي ستحد من نمو أرباحها .

المصدر: : الخليج

التوريق المصرفي Securitization

أولا التعريف

هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول ، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ، ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية ، تقليلا للمخاطر ، وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك . لذلك يتمثل مصطلح التوريق أو التسنيد في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين .

أو **بمعنى آخر** : فإن التوريق المصرفي عبارة عن تحويل الحقوق المالية التي تمثل مجموعة من الديون عقارية ومنقولة إلى أوراق مالية مضمونة بتلك الديون قابلة للتداول . فهي في الحقيقة بيع للديون لغير من هي عليهم

ثانيا العناصر الرئيسية في عقد التوريق وخصائصه :

يقوم التوريق على العناصر الرئيسية التالية :

1) **المقترض سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا** : وقد يكون الغرض من الاقتراض هو مواجهة التعثر المالي أو إعادة الهيكلة ، أو الاستعانة بالأموال المقترضة للوفاء بديون حل تاريخ استحقاقها ، وإحلال دين القرض طويل الأجل محل هذه الديون .

2) **الأصول موضوع التوريق** : يتجسد الدين في صورة سندات مديونية ، والأصول الضامنة للدين محل التوريق دائما ما تكون أصولا ذات قيمة مرتفعة ؛ لذلك غالبا ما تكون حقوق رهن رسمي للبنك على عقارات أو منقولات يملكها الراهن الذي يدين للبنك.

3) **الخطوات السابقة لعملية التوريق** : يسبق إجراء عملية التوريق خطوات متعددة تنتهي باتفاق البنك الذي ينشد الحصول على سيولة نقدية سريعة لديونه مقابل نقل ملكية الأصول، وتتمثل الخطوات التمهيدية لذلك في قيام البنك أو المؤسسة المالية باستطلاع رأي عملائه المدينين فيما ينوي عمله في شأن توريق ديونهم، وفى حالة موافقتهم فإن على البنك تنظيم تفاصيل العلاقة الجديدة بين المدينين والدائن الجديد. هناك أيضاً العديد من المهام التي تتم في إطار عمليات التوريق، والتي تحتاج لعناية وتخصص، وفى مقدمتها: التقييم الواقعي لقيمة الأصول، وتحديد السعر الملائم للأوراق المالية المزمع طرحها للاكتتاب، والتخطيط لبرامج الترويج للاكتتاب، وإعداد الدراسات الخاصة بالتدفقات النقدية،..الخ

4) **إدارة الأصول** : على الرغم من انتقال ملكية الأصول الضامنة للوفاء بقيمة الأوراق المالية المصدرة من الذمة المالية للبنك القائم بالتوريق للدائنين الجدد، فإن الممارسة العملية أثبتت أنه في معظم الصفقات يناط بهذا البنك مهام إدارة واستثمار محفظة هذه الأصول وضماناتها أثناء إنجاز أو تنفيذ عمليات التوريق . ومعظم عمليات التوريق التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية التقليدية حول العالم تتم مقابل الديون التي في ذمة عملائها (المدينون)، بحيث تقوم البنوك والمؤسسات المالية بتحويل هذه الديون التي لديها إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية Marketable Securities والاستفادة من حصيلة بيع هذه الأوراق لتوفير سيولة جديدة يمكن استخدامها في تقديم تمويل جديد، أو توظيفها في مجالات استثمارية مربحة . وتنفذ عمليات توريق الديون مؤسسات مالية دولية ضخمة غالبا ما تكون تابعة أو منبثقة عن مؤسسات مصرفية أو بنوك أجنبية، وتعتبر إنكلترا من أكثر دول العالم تميزا في عمليات التوريق، ويتم تنفيذ هذه العمليات عن طريق قيام هذه المؤسسات المالية الكبرى بشراء ديون الشركات المحلية بإحدى العملات الأجنبية، مضافا إليها تكلفة خدمة الدين، بعد خصمها بمعدل خصم مناسب يتم الاتفاق عليه، ومن ثم تحويل هذه الديون إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق العالمية .

وتسدد قيمة هذه الديون بالكامل إلى الجهة الدائنة (البنك المحلي مثلا)، وفي الوقت نفسه تتم إعادة هيكلة سداد تلك الديون، وعادة ما يكون لفترة أطول، مع منح فترة سماح تتناسب مع ظروف المدينين، كما يشترط لتنفيذ تلك العمليات قيام الدائن (البنك أو المؤسسة المالية) بضمان الأوراق المالية التي يتم إصدارها في كل عملية .

ثالثا : أساليب التوريق :

يتم التوريق بأحد الأساليب الثلاثة الآتية :

1 - **استبدال الدين** : إن تحقيق عملية التوريق من خلال هذا الأسلوب يسمح باستبدال الحقوق والالتزامات الأصلية بأخرى جديدة ، غير أنه يقتضي الحصول على موافقة جميع الأطراف ذات الصلة بالقرض على إمكانية تحويله كلياً أو جزئياً – إلى ورقة مالية.

2 – **التنازل** : ومؤداه التنازل عن الأصول لصالح الدائنين أو المقرضين ، ويشيع استخدام هذا الأسلوب في توريق الذمم الناشئة عن بيع بعض الأصول أو إيجارها ، ففي عقدي الإيجار والبيع يتم الاستمرار في دفع الأقساط إلى الممول الأصلي الذي يقوم بدوره إما بتحويلها إلى مشتري الذمم المدينة أو تسديدها ضمن سلسلة من الحوالات متفق عليها عند التعاقد على التوريق وبالمقابل يقوم باسترداد المبلغ من المؤجرين .

3 - **المشاركة الجزئية** : يتضمن هذا الأسلوب بيع الذمم المدينة من قبل الدائن الأصلي إلى مصرف متخصص بشراء الذمم وتمويلها ، ولا يتحمل بائع الدين بعدها أي مسئولية فيما لو عجز المدين عن التسديد ، لذلك يجب على مشتري الدين التأكد من أهلية المدين وجدارته الائتمانية ويلاحظ أن هناك طرقا عديدة لحماية هذا المشتري تتراوح بين حصوله على ضمانة عقارية وحقوق إدارة الدين كوصي عليها .

رابعا : أطراف عملية التوريق :

بناء على ما سبق يمكن بيان الأطراف المعنية في عملية التوريق كما يلي:

1 - **مصدر الصك الاستثماري (منشأ الأصل):** وهو من يستخدم حصيلة الاكتتاب ، ومصدر الصك قد يكون شركة أو فردا أو حكومة أو مؤسسة مالية، وقد ينوب عن المصدر في تنظيم عملية الإصدار مؤسسة مالية ذات غرض خاص SPVمقابل أجر أو عمولة تحددها نشرة الإصدار.

2 - **وكيل الإصدار**: وهو مؤسسة مالية وسيطة ذات غرض خاص SPVتتولى عملية الإصدار، وتقوم باتخاذ جميع إجراءات التوريق نيابة عن المصدر مقابل أجر أو عمولة تحددها نشرة الإصدار، وتكون العلاقة بين المصدر ووكيل الإصدار على أساس عقد الوكالة بأجر

3 - المشتري (المستثمر أو المستثمرون) : و قد يكون بنكا أو مؤسسة مالية محلية أو عالمية كبرى ذات ملاءة مالية عالية، حيث إن مثل هذه المؤسسات قد تتمتع بمعدلات سيولة مرتفعة غير مستغلة، مما يشجعها على الدخول في عمليات توريق بهدف استغلال هذه السيولة الفائضة في عمليات تحقق عوائد مرتفعة نسبيا .

4 - **أمين الاستثمار** : هو المؤسسة المالية الوسيطة التي تتولى حماية مصالح حملة الصكوك والإشراف على مدير الإصدار، وتحتفظ بالوثائق والضمانات، وذلك على أساس عقد الوكالة بأجر تحدده نشرة الإصدار.

5 - **وكالات التصنيف العالمية** : تقوم هذه الوكالات بدور أساسي في تصنيف الإصدارات المالية التي تطرح في أسواق رأس المال، وتحديد السعر العادل للأوراق المالية المصدرة، وأهم هذه الوكالات: Moody's , Fitch , Standard & Poor، كما توجد في الوقت الحالي وكالات تصنيف إسلامية تقدم إلى جانب ذلك خدمة تصنيف الجودة الشرعية، مثل: الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRAومقرها البحرين، وكذلك الوكالة الماليزية للتصنيف RAM ( ) .

خامسا : غايات التوريق :

لعل السبب الرئيسي الذي يدفع المؤسسات المالية للالتجاء لعمليات التوريق يتمثل في التحرر من قيود الميزانية العمومية حيث تقضي القواعد المحاسبية والمالية مراعاة مبدأ كفاية رأس المال ، وتدبير مخصصات لمقابلة الديون المشكوك فيها ، وهو ما يعرقل أنشطة التمويل بشكل عام ، ويبطئ بالضرورة من دورة رأس المال ، ويقلل بالتبعية من ربحية البنك .

والتوريق في هذه الحالة يعد بديلا مناسبا حيث يسمح بتدوير جزء من الأصول السائلة الناجمة عن توريق أصوله غير السائلة الضامنة لديونه لدى الغير دون أن يحتم ذلك زيادة في الجزء المخصص للمخاطر في ميزانية البنك ، أي دون الحاجة لمخصصات مناظرة في الميزانية العمومية . إلى جانب هذا ، أو بالتوازي معه ، ثمة مجموعة من الدوافع والأهداف لعمليات التوريق في مقدمتها ما يلي :

1) رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها ، عن طريق تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى . مما يساعد على توسيع حجم الأعمال للمنشآت بدون الحاجة إلى زيادة حقوق الملكية .

2) تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهون العقارية ، وبشروط وأسعار أفضل وفترات سداد أطول .

3) تقليل مخاطر الائتمان للأصول ، من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة .

4) انحسار احتمالات تعرض المستثمرين للأخطار المالية ، وإنعاش سوق الديون الراكدة .

5) تخفيف وطأة المديونية ، مما يساعد في تحقيق معدلات أعلى لكفاية رأس المال .

6) تنشيط السوق الأولية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات .

7) تنشيط سوق المال من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة ، وتنويع المعروض فيها من منتجات مالية ، وتنشيط سوق تداول السندات .

8) التوريق أداة تساعد على الشفافية ، وتحسين بنية المعلومات في السوق؛ لأنه يتطلب العديد من الإجراءات ، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض ، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.

9) توفير العملات الأجنبية في حالة التوريق عبر الحدود ، فيما لو أمكن التعامل مع إحدى المؤسسات المهتمة بتحويلات العاملين في الخارج ، أو بطاقات الائتمان وغيرها الفوائد .